مراقبون يؤكدون «لن يتغير الحال في آخر يومين من الأسبوع الجاري»

البورصة تعود اليوم بالسيناريو القديم

متداولون يتابعون حركة الأسهم

ترقب لجلسة اليوم بعد الثلاثاء

- احتمال الارتدادة للمنطقة الخضراء.. وارد
- جلسة الاثنين الماضي أثارت موجة من الاستياء
- نشاط على بعض المجاميع الاستثمارية التي لم تتحرك في السابق

- السيولة لن تتجاوز مستوى 27 مليون دينار
- الشركات الشعبية والرخيصة هي التي تقود التداولات
- الضغوطات على أسعار الأسهم مازالت مستمرة

كتب المحرر الاقتصادي

يعود سوق الكويت اليوم بعد «عطلة الثلاثاء» بـ «السيناريو القديم» الذي ظل سائدا خلال الجلسات السابقة الذي يمثل بـ «تذبذب» واستمرار الضغوط البيعية على عدد من الاسهم الرخيصة.

ورغم توقعات الارتدادة بعد جلسة الاثنين التي اثارت استياء المتداولين الا ان السوق لن يشهد زخما في عمليات الشراء وستكون اخر جلستين من الاسبوع الجاري «اليوم وغدا» نفس مستوى جلسات هذا الاسبوع.

واكد المراقبون ان الحال لن يتغير كثيرا في جلسة اليوم رغم ان العديد من الشركات اعلنت عن نتائجها المالية وانتهت حالة القلق من ايقاف تلك الشركات.

وهبط سوق الكويت في جلسة الاثنين بشكل غير مبر بـ44 نقطة رغم ان العديد من الشركات اعلنت عن نتائج مالية ايجابية عن فترة الربع الثالث من العام الحالي، الا ان هناك من يحاول الضغط على الاسعار لتجميع الاسهم باسعار متدنية ضمن سياسة «التخويف» واجبار صغار المتداولين على البيع.

وقلص المؤشر السعري خسائره التي وصلت خلال الجلسة اكثر من 60 نقطة، الى 44 نقطة في وقت المزاد بسبب عمليات الدخول التي حصلت في تلك الفترة على عدد من الاسهم.

وقال المراقبون ان الشركات القيادية دفعت السوق الى التراجع وكذلك السيولة الى الانخفاض، حيث وصلت الى مستوى 27 مليون دينار.

مشيرين الى ان اسواق المال الخليجية والعالمية سجلت ارقاما قياسية عدا سوق الكويت الذي اعتاد على ان يسير عكس اتجاه تلك الاسواق.

واضاف المراقبون ان عمليات بيع حصلت على بعض الشركات الرخيصة في اطار مضاربات عنيفة.

وكان سوق الكويت في جلسة الاحد عاد الى المنطقة الخضراء بارتفاعه 9.3 نقاط، رغم حالة التباين بين المؤشرات وحالة التذبذب التي استمرت منذ بداية الجلسة، الا انه في وقت المزاد حقق المؤشر السعري صعودا مقبولا رغم ان الاجواء السياسية مشحونة بالاستجوابات.

واكد المراقبون ان ايقاف 20 شركة لم تعلن عن نتائجها المالية عن فترة الربع الثالث خلق حالة استقرار ودفع المتداولين الى التركيز على الشراء على الشركات التي اعلنت عن نتائجها حتى وان كانت خسائرها محدودة.

وقال المراقبون ان السيولة عادت الى مستوى 27 مليون دينار وان المضاربات نشطت على الشركات الرخيصة والصغيرة في ظل غياب واضح للشركات القيادية والكبيرة.

وتنفس سوق الكويت الصعداء مع انتهاء الفترة القانونية المحددة للشركات للاعلان عن النتائج المالية للربع الثالث من العام الحالي، حيث في اولى جلسات الاسبوع الجاري بعد ان ظل شبح «الايقاف» يخيم على قاعة التداول طوال جلسات الاسبوع الماضي ما دفع السوق الى حالة من التذبذب والى تراجع السيولة.

وقال المراقبون ان السوق في جلسة الخميس اعطى اشارات ايجابية ومن المتوقع ان يبدأ رحلة صعود جديدة هذا الاسبوع بعد موجة انخفاضات ازدادت وتيرتها مع «الاستجوابات» لكن السوق يحاول تغيير مساره.

وكان سوق الكويت واصل تراجعه وخسر 12.6 نقطة وهي خسارة طفيفة في نهاية الاسبوع.

واكد المراقبون ان السوق يحاول تغيير مساره باتجاه الصعود بعد ان ظل تحت وطاة الضغوطات السياسية والبيعية والشائعات التي انعكست سلبا على قاعة التداول.

وقال المراقبون ان الشركات الرخيصة شهدت عمليات دخول واسعة ما يشير الى انها تستعد الى انطلاقة جديدة في الاسبوع المقبل.

وكان سوق الكويت تاثر بـ «الجو العام» رغم ان العديد من الشركات اعلنت عن نتائج مالية ممتازة عن فترة الربع الثالث، الا ان المخاوف مازالت مستمرة من ايقاف شركات اخرى لم تعلن حتى الآن.

وقال المراقبون ان جلسة نهاية الاسبوع تحسنت اذ شهدت عمليات بيع وسط حالة من الترقب العام، ويأمل المراقبون ان تكون جلسة اليوم مختلفة او على الاقل تعطي اشارات ايجابية عن جلسة غدا «الخميس».

من المرجح أن يتغير اتجاه سوق الكويت ليسجل ارتفاعات جديدة

تقرير: أسوأ سيناريو للمؤشر السعري خلال الجلسات القادمة أن يكسر المستوى بين 7850 و7820 نقطة

قال تقرير أعدته مجموعة تنامي للدراسات المالية أن أسوأ احتمال للمؤشر السعري بالسوق الكويتي يمكن التنبؤ به في هذه المرحلة هو أن يتم كسر منطقة الدعم المتمثلة بالمنطقة الواقعة بين مستويي 7850 و7820 نقطة، عندها فإنه من المحتمل أن يتوجه إلى المنطقة الواقعة بين 7700 نقطة و7600 نقطة.

ومن المرجح أن يتغير اتجاه المؤشر السعري ليسجل ارتفاعات جديدة، وذلك في حال نجاحه في تخطي منطقة المقاومة الواقعة بين 7980 و 8000 نقطة مع ارتفاع تراكمي في الكميات المتداولة، أما إذا فشل المؤشر في هذا الأمر فإنه من المحتمل أن يستمر في التذبذب لأسبوع آخر قبل أن يعاود الكرة مرة أخرى.

وعموماً فإن الأهداف المحتملة في حالة استعادة المؤشر العام لنشاطه تقع بالقرب من مستوى 8150 نقطة و 8450 نقطة على التوالي.

ورغم الأداء الممل وشبه الخامل لسوق الكويت للأوراق المالية خلال شهر كامل، فإن التحليل الفني يشير إلى أنه من الممكن أن يتغير هذا الوضع إلى أداء يتسم بشيء من الإيجابية، غير أن أسواق المال تعتبر من أخطر وسائل الاستثمار، وعليه يتوجب على المتداول أن يتنبه جيداً لمناطق وقف الخسارة التي يفترض أن يحددها مسبقاً لأسهمه وأن يلتزم بها في حال حدوث أي خطأ أو أي أمر مفاجئ. ومن الملاحظ أن المؤشر العام لسوق الكويت للأوراق المالية قد دخل في مسار جانبي منذ الثلث الأخير من شهر أكتوبر الماضي وحتى جلسة الخميس الماضي، إذ انحصر هذا المسار الجانبي بين مستوى المقاومة الذي يقع في المنطقة القريبة من 8000 نقطة و7980 نقطة وبين مستوى الدعم الذي يقع بالقرب من المنطقة القريبة من 7850 نقطة و 7820 نقطة.

وتزامن هذا المسار الجانبي بالتعاملات الاسبوعية مع فترة إعلانات نتائج الشركات للربع الثالث والتي انتهت رسمياً في الساعة الـ8:30 من صباح يوم الأحد الموافق 17 نوفمبر.

الجدير بالذكر أن هذا المسار الجنبي ترامن أيضاً مع تراجع في الاتجاه العام لمؤشرات نشاط السوق «الكميات المتداولة، السيولة المتداولة وعدد الصفقات المنفذة»، الأمر الذي يعطي انطباع على ترقب المتداولين لانتهاء مهلة إعلانات الأرباح للشركات ليتبن لهم أي الشركات سيتم إيقافها في حالة عدم إعلانها لنتائجها.

محافظ مصرف البحرين يطالب بزيادة رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية

قال رشيد محمد المعراج، محافظ مصرف البحرين المركزي، إن صناعة الصيرفه الإسلامية شهدت نموا مستمرا في السنوات الأخيرة واكتسبت زخما إضافيا مع تزايد الاهتمام العالمي بها، ولهذا يبرز السؤال عن مدى جاهزية المؤسسات المالية الإسلامية والمؤسسات المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية والرقابية وتطوير المنتجات لمواكبة هذه التطورات ؟ وأضاف المعراج – في كلمته خلال المؤتمر المصرفي والمالي الإسلامي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية الخامس عشر بالتعاون مع البنك الدولي – إن هذه التطورات ستتطلب زيادة في رؤوس أموال المؤسسات المالية الإسلامية من أجل الاستفادة من فرص النمو في الصناعة وستتطلب مزيد من الدعم المالي والفني إلى مؤسسات البنية التحتيه لتمكينهم من بذل جهود أكبر في تطوير معايير المحاسبة والمراجعة والمعايير الشرعية والرقابية والسعي نحو توحيد المعايير والمقاييس للمنتجات المالية الإسلامية ، ناهيك عن الحاجة لتبني الدول الراعية للصيرفة الإسلامية تلك المعايير وتطبيقها.

وأشار محافظ مصرف البحرين المركزي، إلى أنه هناك بعض النقاط التي تحتاج إلى معالجة في هذه الظروف منها ضرورة تقيد المؤسسات المالية الإسلامية بمقاصد الشريعة والأحكام الشرعية بشكل دقيق وثابت، بالإضافة إلى الحاجه إلى تطوير معايير محاسبية لدعم الجهود الدولية في مساندة قطاع الشركات الصغيرة والمتوسطة وشركات المضاربة الرأسمالية «Venture Capital»، فضلاً عن تطوير الضوابط الشرعية والإجرائية حول التدقيق والمراجعة الشرعية لتعزيز الالتزام بالشريعة الإسلامية وزيادة ثقة المستهلك والمستثمر في الصيرفه الإسلامية.

وتابع المعراج أنه من بين النقاط التى تحتاج إلى معالجة، توسيع صلاحيات ونطاق عمل هيئات الرقابة الشرعية ودوائر المراجعة الشرعية ليشمل الشركات ذات الاغراض الخاصه التي تؤسسها المصارف الإسلامية، والتأكيد من جديد على أهمية تطوير أنظمة الحوكمة وإدارة المخاطر في المؤسسات المالية المعنية.

وأكد محافظ مصرف البحرين المركزي، على مواصلة دعم المصرف لأعمال الهيئة وسنعمل على استمرار التنسيق معها في سبيل تطوير المعايير المحاسبية والشرعية والتأكيد على تطبيق هذه المعايير من قبل المؤسسات المالية المعنية.

«الإماراتية» الأكثر تحقيقاً للأرباح

تقرير: 6.3 مليارات دولار أرباح 11 شركة اتصالات خليجية في تسعة أشهر

- الشركات تباينت في نتائج أعمالها عن فترة الربع الثالث
- أوريدو القطرية تراجعت أرباحها في الربع الثاني

وصلت أرباح 11 شركة اتصالات بدول مجلس التعاون الخليجي بنهاية الربع الثالث من العام 2013 إلى 2.33 مليار دولار، مقارنة بـ 2.03 مليار دولار بالفترة المقابلة من العام الماضي، وبنسبة ارتفاع 14.5 في المئة . ووصلت أرباح تلك الشركات في التسعة أشهر الأولى من العام الجاري 6.33 مليار دولار، مقابل 6.27 مليارات دولار في الفترة المقابلة من العام الماضي وبنسبة ارتفاع 0.97 في المئة . وكان الأكثر ارتفاعا وسط الشركات الإحدى عشرة «DU» الإماراتية، بينما كانت الأكثر تراجعا في أرباحها زين الكويتية.

وحسب إحصائية لـ «معلومات مباشر» تباينت شركات الاتصالات «قيد الدراسة» في نتائج أعمالها بالربع الثالث والتسعة أشهر الأولى من العام الجاري، فبينما استطاعت 8 شركات من بين 11 شركة اتصالات خليجية أن تحسن من أرباحها، أو تقلص من خسائرها بالربع الثالث منيت 3 أخرى بتراجع في أرباحها، وتقسمت هذه الثلاثة على ثلاث من دول مجلس التعاون، بينما تقسمت الشركات الثماني على الدول السبعة، أما على مستوى التسعة أشهر فقد تراجعت 5 شركات مقابل ارتفاع أرباح الـ6 الآخرين.

بالربع الثالث من العام 2013 كان على رأس الشركات الرابحة أو التي تمكنت من تحقيق نمو في أرباحها أو تقليص خسائرها – بتلكو البحرينية بنسبة نمو في أرباحها 172.78 في المئة ، ثم الاتصالات السعودية بـ 73.28 في المئة ، وشركة الإمارات للاتصالات المتكاملة «دو» والتي حققت نموا بنسبة 45.09 في المئة في أرباحها، تلاها موبايلي السعودية بنسبة 11.59 في المئة ، وقلصت كل من فودافون قطر خسائرها بـ 28.26 في المئة و زين السعودية بـ 14.64 في المئة .

أما الشركات الثلاثة التي تراجعت أربحها بالربع الثاني فكانت: أوريدو القطرية بنسبة تراجع 58.08 في المئة ، تلاها اتصالات الإمارات بنسبة تراجع 13.84 في المئة ، وزين الكويتية بـ 11.32 في المئة .

وعلى مستوى التسعة أشهر الأولى من العام كان الأكثر ارتفاعا «دو» الإماراتية كما كانت بالربع الثاني وبنسبة نمو 42.06 في المئة ،وكانت الأكثر تراجعا زين الكويتية بـ 17.86 في المئة .